

No. 33512

**CHINA
and
OMAN**

**Agreement for the promotion and protection of investments.
Signed at Mnscaat on 18 March 1995**

Authentic texts: Chinese, Arabic and English.

Registered by China on 13 January 1997.

**CHINE
et
OMAN**

**Accord sur la promotion et la protection des investissements.
Signé à Mascate le 18 mars 1995**

Textes authentiques : chinois, arabe et anglais.

Enregistré par la Chine le 13 janvier 1997.

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

中华人民共和国政府和阿曼苏丹国政府 关于促进和保护投资协定

中华人民共和国政府和阿曼苏丹国政府（以下合称缔约双方，分称缔约一方），

愿为进一步扩大两国间的经济合作，特别是为缔约一方的投资者在缔约另一方领土内的投资创造良好的条件；

认识到依照国际协定鼓励和相互保护此种投资将有助于激励经营的积极性并增进两国的繁荣；

达成协议如下：

第一条 定 义

本协定内：

一、“投资”一词系指缔约一方投资者依照缔约另一方的法律和法规在缔约另一方领土内投入的各种财产。特别是，但不限于：

（一）动产、不动产以及其它物权，如抵押权、留置权、质权、用益权和其它类似权利；

（二）公司的股份、股票和债券或该类公司中的其它权利或权益及政府发行的证券；

（三）与投资有关的金钱请求权或具有经济价值的行为请求权；

（四）版权、商标、专利、工业设计和其它工业产权、专有技术、商业秘密、商名和商誉；

(五) 由法律或合同所赋予的权利以及依法获得的许可和允许, 包括勘探和开发自然资源的权利。

二、“投资者”一词系指在缔约另一方领土内投资的缔约一方的自然人或法人。

三、“自然人”一词系指依照缔约任何一方法律具有其国籍的自然人。

四、“法人”一词系指根据缔约任何一方的法律设立并被认为是法人的任何实体, 如公共机构、公司、机关、基金会、私人公司、商行、企业和组织, 而不论其责任是否有限, 以及在缔约一方管辖权外作为法人设立的由该缔约方或其国民或在其管辖权内设立的法人拥有优势权益的任何实体。

五、“收益”一词系指投资所产生的或将产生的款项, 特别是, 但不限于: 利润、利息、资本所得、股息、提成费或酬金、技术援助和技术服务费和其它各种约因, 包括再投资的收益和资本所得。

六、“领土”一词系指缔约一方在其法律中所确定的领土以及根据国际法缔约一方行使主权权利或管辖权的毗邻区域。

第二条 促进和保护投资

一、缔约各方应促进和鼓励缔约另一方的投资者在其领土内投资, 并依照其法律和法规接受此种投资。

二、缔约各方在任何时候都应保证给予缔约另一方的投资者的投资和收益以公正和公平的待遇。缔约各方应依照其法律和法规保证缔约另一方的投资者对在其领土内投

资的管理、维持、使用、享有或处置不受任何不合理或歧视性措施的约束或损害。

第三条 最惠国条款

一、 缔约各方在其领土内应给予缔约另一方投资者的投资及收益不低于其给予任何第三国投资者的投资及收益的待遇。

二、 缔约各方在其领土内应给予缔约另一方投资者有关投资和与投资有关的其它活动的管理、维持、使用、享有或处置的待遇不低于其给予任何第三国投资者的待遇。

三、 上述待遇不适用于缔约任何一方因其参加关税同盟、共同市场、自由贸易区、地区或分地区安排、多边国际经济协定或避免双重税收协定或为了方便边境贸易而给予第三国投资者的任何优惠。

第四条 国有化或征收

一、 只有为了与国内需要相关的公共目的，并给予合理的补偿，缔约任何一方的投资者在缔约另一方领土内的投资方可被征收、国有化或采取与此种征收或国有化效果相同的措施（以下称“征收”）。

二、 此种补偿应按征收决定公布或为公众知道前一刻投资的市场价值为基础计算。若市场价值不易确定，补偿应根据公认的估价原则和公平的原则确定，尤其应把投入的资本、折旧、已汇回的资本、更新价值和其它有关因素考虑在内。补偿应包括从征收之日至支付之日按初始投资所用货币以当时伦敦银行同业拆息率计算的利息。

三、当缔约一方对在其领土内按其有效法律而建立或特许的法人的资产实行国有化或征收时，如缔约另一方的自然人或法人在其中拥有股份、股票、债券或其它权利或利益，则应保证其得到以可自由兑换的货币支付的公平、合理的补偿，并允许汇回。补偿应按国有化或征收决定公布或为公众知道前一刻公认的估价原则如市场价值为基础未确定。补偿应包括自征收之日起至支付之日以初始投资所用货币以当时伦敦银行同业拆息率计算的利息。

四、投资者和缔约一方就补偿款额的确定不能达成协议，应提交仲裁。最终确定的补偿款额应以可自由兑换的货币向投资者支付和允许汇回，不得无故迟延。

五、本条第一、二、三款的规定同样适用于投资的经常性收益和清算时的清算所得。

第五条 损害或损失的补偿

一、缔约一方的投资者在缔约另一方领土内的投资，因在缔约另一方领土内发生战争或其他武装冲突、全国紧急状态、叛乱或骚乱而遭受损失，缔约另一方给予缔约一方投资者的待遇，不应低于其给予任何第三国投资者的待遇。

二、在不损害本条第一款的情况下，缔约一方的投资者在缔约另一方领土内，在上款所述事态下遭受损失，是由于：

(一) 缔约另一方的军队或当局征用了他们的财产；
或

(二) 缔约另一方的军队或当局非因战斗行动或情势必须而毁坏了他们的财产。

应予以恢复或予以适当、公平和非歧视性的补偿。

三、根据本条产生的款项应以可兑换货币支付，能自由转移并不得无故迟延。被补偿投资者有权要求按导致其损失的事件发生前最后营业日的通行汇率将当地货币进行兑换。

第六条 资本和收益的汇回

一、缔约任何一方的投资者在履行其财政义务后，能够不无故迟延地转移其资本和收益，包括：

(一) 资本和用于维持、增加和扩大现有投资的追加资本款项；

(二) 净收益、股息及由技术援助产生的服务费、利息和缔约一方投资者的投资产生的其他经常性利润；

(三) 由缔约一方投资者的投资的全部或部分出售或全部或部分清算产生的款项；

(四) 缔约一方投资者对贷款及其利息的偿还款项；

(五) 缔约一方的国民根据缔约另一方的国内法律和法规因从事与在其领土内的投资有关的工作和服务获得的收入。

二、在不限制本协定第三条一般原则的情况下，缔约双方承诺对本条第一款所述的转移给予与第三国投资者来源于投资的转移以相同的待遇。该转移应以可兑换货币并按转移之日的通行汇率进行。

第七条 代 位

如果缔约一方或其机构对其投资者在缔约另一方领土内的某项投资的非商业性风险做了担保，并据此担保向投资者作了支付，缔约另一方应承认受保投资者的权利转让给担保缔约一方。缔约一方的代位不得超过该投资者的原有权利。关于缔约一方根据代位所得支付款项的转移，第四、五、六条应分别得到适用。

第八条 缔约双方之间争端的解决

一、缔约双方对本协定的解释或适用所产生的争端应尽可能通过外交途径协商解决。

二、如在六个月内通过协商不能解决争端，根据缔约任何一方的要求，可将争端提交专设仲裁庭。

三、专设仲裁庭由三名仲裁员组成。缔约双方应在缔约另一方收到要求仲裁的书面通知之日起的两个月内各委派一名仲裁员。该两名仲裁员应在其后的两个月内共同推举一名与缔约双方均有外交关系的第三国的国民为第三名仲裁员，并由缔约双方任命为首席仲裁员。

四、如果在收到要求仲裁的书面通知后四个月内专设仲裁庭尚未组成，缔约双方间又无其他约定，缔约任何一方可以提请国际法院院长任命尚未委派的仲裁员。如果国际法院院长恰好是缔约任何一方的国民，或由于其他原因不能履行此项任命，应请国际法院中非缔约任何一方国民的资深法官履行此项任命。

五、专设仲裁庭应自行制定其程序规则。仲裁庭应依照本协定的规定和缔约双方均承认的国际法原则作出决定。

六、仲裁庭的决定以多数票作出。裁决是终局的，对缔约双方具有约束力。应缔约任何一方的请求，专设仲裁庭应说明其作出决定的理由。

七、缔约双方应负担各自委派的仲裁员和出席仲裁程序的有关费用，首席仲裁员和专设仲裁庭的有关费用由缔约双方平均负担。

第九条 投资争议的解决

一、缔约一方的投资者与缔约另一方之间就在缔约另一方领土内的投资产生的任何争议应尽量由当事方友好协商解决。

二、如争议在六个月内未能协商解决，当事任何一方有权将争议提交接受投资的缔约一方有管辖权的法院。

三、如涉及征收补偿款额的争议，在诉诸本条第一款的程序后六个月内仍未能解决，可应任何一方的要求，将争议提交专设仲裁庭。如有关的投资者诉诸了本条第二款所规定的程序，本款规定不应适用。

四、该仲裁庭应按下列方式逐案设立：争议双方应各任命一名仲裁员，该两名仲裁员推选一名与缔约双方均有外交关系的第三国的国民为首席仲裁员。前两名仲裁员应在争议任何一方书面通知另一方提出仲裁后的两个月内任命，首席仲裁员应在四个月内推选，如在上述规定的期限内，仲裁庭尚未组成，争议任何一方可提请解决投资争端国际中心秘书长作出必要的委任。

五、仲裁庭应自行制定其程序，但仲裁庭在制定程序时可以参照解决投资争端国际中心仲裁规则。

六、仲裁庭的决定以多数票作出。裁决是终局的，对争议双方具有约束力。缔约双方根据各自的法律应对强制执行上述裁决承担义务。

七、仲裁庭应根据接受投资缔约一方的法律（包括其冲突法规则）、本协定的规定以及普遍承认的国际法原则作出裁决。

八、争议各方应负担其委派的仲裁员和出席仲裁程序的费用，首席仲裁员的费用和仲裁庭的其余费用应由争议双方平均负担。

第十条 缔约双方之间的关系

不论缔约双方间是否存在外交或领事关系，本协定的规定均应适用。

第十一条 其他规则的适用

如果缔约一方根据其法律、法规或其他具体规定给予缔约另一方投资者的待遇比本协定所给予的待遇更为优惠，应从优给予。

第十二条 适 用

本协定适用于其生效前及生效后缔约任何一方投资者根据缔约另一方的法律、法规在其领土所作的投资。

第十三条 生效

本协定自缔约任何一方通过外交途径最后通知缔约另一方已完成使本协定生效的国内法律手续之日起生效。

第十四条 期限和终止

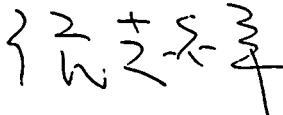
一、本协定有效期为十年。除非缔约任何一方至少在期满前一年书面通知终止，本协定将继续有效十年或更长的时间。

二、在本协定终止之日前进行的投资，本协定第一条至第十二条的规定应自本协定终止之日起继续有效十年。

由双方政府正式授权其各自代表签署本协定，以昭信守。

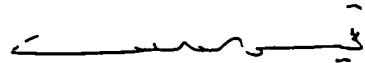
本协定于一九九五年三月十八日即回历一四一五年十月十六日在马斯喀特签订。一式两份，每份都用中文、阿拉伯文和英文写成。三种文本同等作准。若发生分歧，以英文本为准。

中华人民共和国政府代表

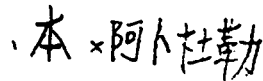


(张志祥)

ZHANG ZHIXIANG



阿曼苏丹国政府代表



(卡伊斯·本·阿卜杜勒)

QAIS BIN ABDUL

المادة الثالثة عشرة

بدء سريان الاتفاقية :

يعمل بهذه الإتفاقية إعتباراً من آخر تاريخ يقوم فيه كل من الطرفين المتعاقدين بإخطار الطرف المتعاقد الآخر عبر القنوات الدبلوماسية بأنه قام بإستيفاء الإجراءات القانونية اللازمة للعمل بهذه الاتفاقية .

المادة الرابعة عشرة

مدة وإنهاء الاتفاقية :

(١) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتستمر نافذة بعد ذلك لفترة أو فترات معادلة إذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهاؤها ، وذلك قبل عام على الأقل من تاريخ إنقضاء مدتها .

(٢) بالنسبة للإستثمارات التي تتم قبل تاريخ إنهاء الاتفاقية ، فإن أحكام المواد من ١ الى ١٢ تظل نافذة المفعول لفترة إضافية قدرها عشر سنوات من تاريخ إنهاء الاتفاقية .

اشهاداً لما تقدم فإن الموقعين أدناه والمفوضين تفويضاً كاملاً من حكومتيهما قد قاما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية من نسختين في نسّلاً في هذا اليوم ١٨ من شهر ٣ عام ١٩٩٥م الموافق يوم ١٦ شهر شوال عام ١٤١٥هـ باللغات الصينية ، والعربية ، والانجليزية ، وكافة النصوص متساوية في الحجية القانونية ، ويعتد عند الاختلاف بالنص الانجليزي .

عن / حكومة سلطنة عمان

عن / حكومة جمهورية الصين الشعبية

长伊新·本阿杜勒

張志祥

٧) يجب أن تحكم هيئة التحكيم طبقاً لقانون الطرف المتعاقد الذي يقبل الإستثمار بما في ذلك نظمه المعمول بها في مجال تضارب القوانين وأحكام هذه الاتفاقية بجانب مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموماً بواسطة كلا الطرفين المتعاقدين .

٨) يتحمل كل طرف في النزاع مصاريف محكمه في هيئة التحكيم ومصاريف تمثيله في الدعوى على أن يتم تحمل مصاريف الرئيس وغيرها من المصاريف المتبقية مناصفة بين طرفي النزاع .

المادة العاشرة

العلاقات بين الطرفين المتعاقدين :

يتم تطبيق أحكام هذه الاتفاقية بصرف النظر عن وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية تربط بين الطرفين المتعاقدين .

المادة العادية عشرة

تطبيق القواعد الأخرى :

إذا كانت المعاملة التي يمنحها أحد الطرفين المتعاقدين للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر ، طبقاً لقوانينه ولوائحه أو أي أحكام محددة أخرى ، أكثر أفضلية من المعاملة الممنوحة بموجب هذه الإتفاقية ، يتم منح المعاملة الأكثر أفضلية .

المادة الثانية عشرة

نطاق تطبيق الاتفاقية :

تطبق هذه الإتفاقية على الإستثمارات التي تمت قبل أو بعد دخولها حيز التنفيذ بواسطة المستثمرين من أي من الطرفين المتعاقدين وذلك في إقليم الطرف الآخر طبقاً للقوانين واللوائح السارية لدى ذلك الطرف الآخر .

المادة التاسعة

تسوية منازعات الاستثمار :

(١) أي نزاع ينشأ بين مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين وبين الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بأي استثمار في إقليم الطرف المتعاقد تتم تسويته وديا كلما أمكن عن طريق المفاوضات بين طرفي النزاع .

(٢) إذا لم يمكن تسوية النزاع عن طريق المفاوضات خلال ستة أشهر فإنه يحق لأي من طرفي النزاع إحالة النزاع إلى المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد المضيف للاستثمار .

(٣) إذا لم يمكن تسوية أي نزاع يتضمن مبلغاً من التعويض مقابل نزع الملكية خلال ستة أشهر بعد اللجوء إلى المفاوضات حسب ما هو مبين في الفقرة (١) من هذه المادة فإنه يجوز إحالته وبناء على طلب أي طرف إلى هيئة تحكيم خاصة . ولا تطبق أحكام هذه الفقرة إذا قام المستثمر المعني باللجوء إلى الإجراءات المحددة في الفقرة (٢) من هذه المادة .

(٤) تشكيل هيئة التحكيم لكل حالة على حدة وذلك على النحو التالي :-
يقوم كل من طرفي النزاع بتعيين محكم واحد وأن يختار هذان المحكمان مواطننا من دولة ثالثة تربطها علاقات دبلوماسية بكلا الطرفين المتعاقدين ليتولى منصب الرئيس . ويتم تعيين المحكمين المذكورين أولاً خلال شهرين من تاريخ تقديم إخطار كتابي بطلب التحكيم بواسطة أي من طرفي النزاع للطرف الآخر على أن يتم إختيار الرئيس خلال أربعة أشهر .

إذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم خلال الفترة المذكورة أعلاه يجوز أن يقوم أي من طرفي النزاع بدعوة أمين عام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بإجراء التعمينات اللازمة .

(٥) تقوم هيئة التحكيم بتحديد الإجراءات الخاصة بها ولكن يجوز لها أن تسترشد أثناء تحديد إجراءات الدعوى بقواعد التحكيم الخاصة بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .

(٦) تتوصل هيئة التحكيم إلى قراراتها عن طريق أغلبية الأصوات على أن تكون هذه القرارات نهائية وملزمة لكلا طرفي النزاع . ويجب أن يلتزم كلا الطرفين المتعاقدين بتنفيذ القرار طبقاً لقوانينهما السارية على المستوى المحلي .

المادة الثامنة

تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين :

(١) تتم تسوية المنازعات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية - كل ما كان ذلك ممكنا- عن طريق المشاورات الودية عبر القنوات الدبلوماسية .

(٢) اذا لم يمكن تسوية النزاع خلال ستة اشهر فإنه بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين تتم إحالته إلى هيئة تحكيم خاصة .

(٣) يتم تشكيل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين وخلال شهرين من تاريخ إستلام طلب التحكيم يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتعيين عضو واحد من أعضاء هيئة التحكيم ومن ثم يقوم هذان المحكمان خلال شهرين آخرين بإختيار محكم ثالث يكون مواطنا من دولة ثالثة تربطها علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين ويتم تعيين المحكم الثالث من قبل الطرفين المتعاقدين كرئيس لهيئة التحكيم .

(٤) اذا لم يتم تشكيل هيئة التحكيم خلال أربعة اشهر من تاريخ إستلام إخطار كتابي بالتحكيم يجوز أن يقوم أي طرف متعاقد وفي حالة عدم وجود أي إتفاقية اخرى بدعوة رئيس محكمة العدل الدولية لتعيين المحكمين الذين لم يتم تعيينهم بعد . واذا تصادف أن كان الرئيس من وعايا أحد الطرفين المتعاقدين أو اذا وجد سبب يمنعه من أداء المهمة المذكورة تتم دعوة العضو الذي يليه في الاقدمية والذي لا يكون من وعايا أي من الطرفين المتعاقدين لإجراء التعيينات اللازمة .

(٥) تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصة بها وتتوصل إلى قراراتها طبقا لأحكام هذه الإتفاقية ومبادئ القانون الدولي المعترف بها من قبل الطرفين المتعاقدين .

(٦) تتوصل هيئة التحكيم إلى قرارها عن طريق أغلبية الأصوات ويكون هذا القرار نهائيا وملزما لكلا الطرفين المتعاقدين وعلى هيئة التحكيم تفسير أسباب قرارها بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين .

(٧) يتحمل كل طرف مصاريف محكمه المعين ومصاريف تمثيله في الدعوى . على أن يتم تحمل مصاريف الرئيس وهيئة التحكيم مناصفة بين الطرفين المتعاقدين .

أ - رأس المال وأي إضافات في رأس المال تكون مستخدمة للمحافظة على الإستثمارات القائمة وزيادتها وتوسعاتها .

ب - صافي الدخل ، أنصبة الأرباح ، أجور الخدمات الناتجة من التعاون الفني ، الفوائد والأرباح الجارية الأخرى المتحصلة من أي إستثمار يقوم به أي مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر .

ج - المتحصلات التي تعود من البيع الكلي أو الجزئي أو التصفية الجزئية أو الكلية لأي إستثمار يقوم به أي مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر .

د - سداد القروض بواسطة المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر بجانب الفوائد المترتبة .

هـ - إيرادات المواطنين من الطرف المتعاقد الآخر والناتجة من أعمالهم وخدماتهم فيما يتعلق بأي إستثمار يتم في إقليمه طبقاً للقوانين واللوائح النافذة على المستوى القومي .

(٢) دون تقييد عمومية نص المادة (٣) من هذه الإتفاقية يتعهد الطرفان المتعاقدان بمنح التحويلات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة نفس المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك المعاملة التي تمنح الى التحويلات التي تنشأ من الإستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من أية دولة ثالثة ، على أن تكون هذه التحويلات بعملات قابلة للتحويل حسب سعر الصرف السائد في تاريخ التحويل .

المادة السابعة

الحلول :

في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين أو أي من مؤسساته بمنح أي ضمانات ضد المخاطر غير التجارية وذلك بالنسبة للإستثمارات التي يقوم بها أحد مستثمريه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وقيامه بالفعل بالدفع لذلك المستثمر بموجب هذه الضمانات، فإن على الطرف المتعاقد الآخر أن يقر بتحويل حقوق المستثمر المكفول الى الطرف المتعاقد الضامن ، وأن لا يتجاوز حلول أحد الطرفين المتعاقدين الحقوق الأصلية لذلك المستثمر . ويتم تطبيق المواد ٤ ، ٥ ، ٦ على التوالي وذلك فيما يتعلق بتحويل المدفوعات التي تتم إلى الطرف المتعاقد بموجب هذا الإحلال .

٥) تطبق أحكام الفقرات (١) ، (٢) ، و (٣) من هذه المادة على الدخل الجاري المتحصل من الإستثمارات بجانب العائدات من التصفية في حالة إجراء تصفيه .

المادة الخامسة

التعويضات بالنسبة للاضرار والخسائر :

(١) يحصل المستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين على المعاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها الطرف المتعاقد الآخر للمستثمرين من أي دولة ثالثة وذلك في حالة تعرض إستثماراتهم للخسائر بسبب الحرب ، أو أي نزاع مسلح آخر ، أو في حالة الطوارئ على المستوى القومي أو العصيان أو التمرد أو الإضطرابات في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

(٢) دون الاخلال بأحكام الفقرة (١) من هذه المادة فإن المستثمرين من أحد الطرفين المتعاقدين والذين يتعرضون للخسائر في أي من الحالات المشار إليها في تلك الفقرة وذلك في إقليم الطرف المتعاقد الآخر والناتجة عن الآتي :

أ - الإستيلاء على ممتلكاتهم بواسطة القوات أو السلطات .

ب - إتلاف ممتلكاتهم بواسطة القوات أو السلطات دون أن يكون ذلك ناتجا عن نزاع أو تتطلبه ضرورة الموقف . فإن هؤلاء المستثمرين يحصلون على تعويض مناسب وعادل وغير تمييزي .

(٣) تتم المدفوعات الناتجة بموجب هذه المادة بعملة قابلة للتحويل الحر وبدون أي تأخير غير مبرر ويحق للمستثمر الذي يتم تعويضه طلب التحويل من العملة المحلية بسعر الصرف السائد في آخر يوم عمل قبل الأحداث التي أدت إلى خسارته .

المادة السادسة

تحويل رأس المال والعائدات الى الخارج :

(١) يجب أن يتمكن المستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين وبعد تادية إلتزاماتهم المالية من تحويل رأس مالهم وعائداتهم بدون أي تأخير غير مبرر ويشمل ذلك :-

المادة الرابعة

التأميم ونزع الملكية :

(١) لا يجوز تأميم إستثمارات المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين ، أو نزع ملكيتها أو إخضاعها لأي إجراءات لها نفس آثار التأميم أو نزع الملكية (يشار إليها فيما يلي بنزع الملكية) وذلك في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ما لم يتم نزع الملكية لغرض ذي نفع عام يتعلق بالمتطلبات الداخلية لذلك الطرف ومقابل تعويض كاف .

(٢) ويجب أن يحتسب ذلك التعويض على أساس قيمة الإستثمارات السائدة في السوق قبل نزع ملكيتها مباشرة أو قبل أن يصبح نزع الملكية معروفا للجمهور وإذا لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية بسهولة يتم تحديد التعويض طبقاً للاصول المتعارف عليها عموماً بالنسبة للتقييم وعلى أساس مبادئ منصفة تأخذ في الإعتبار ضمن أمور أخرى ، رأس المال المستثمر ، الأهلاك ورأس المال الذي سبق أن تم تحويله للخارج وقيمة الإحلال والعناصر الأخرى ذات الصلة . ويشمل هذا التعويض فائدة تحسب على أساس سعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن المعروف باسم ليبور (LIBOR) والمطبق على العملة التي تم بها الإستثمار وذلك من تاريخ نزع الملكية وحتى تاريخ السداد .

(٣) في حالة قيام أحد الطرفين بتأميم أو نزع ملكية أصول شخص قانوني منشأ أو مرخص بموجب القوانين السارية في إقليمه والتي يملك فيها أي شخص طبيعي أو قانوني من الطرف المتعاقد الآخر أسهما ، أو سندات أو أية حقوق أخرى أو مصالح ، فإن عليه أن يضمن إستلام التعويض الكافي والعادل ويعمل قابلة للتحويل مع السماح بتحويله الى الخارج . على أن يتم تحديد هذا التعويض بالإستناد الى أصول التقييم المتعارف عليها مثل القيمة السوقية للاسهام مباشرة قبل الوقت الذي يتم فيه إعلان قرار التأميم أو نزع الملكية أو يصبح فيه معروفا للجمهور . ويجب أن يتضمن التعويض فائدة تحسب بسعر الفائدة السائد بين المصارف في لندن ليبور (LIBOR) والمطبقة على العملة التي تمت بها الإستثمارات وذلك من تاريخ التأميم أو نزع الملكية حتى تاريخ السداد .

(٤) وفي حالة عدم وجود أية إتفاقية يتم التوصل إليها بين المستثمر والطرف المتعاقد الذي قام بنزع الملكية تحال عملية تحديد مقدار التعويض الى التحكيم . ويتم دفع مبلغ التعويض الذي تم تحديده أخيراً الى المستثمر بعملة قابلة للتحويل الحر مع السماح بتحويله الى الخارج دون أي تأخير غير سبرر .

المادة الثانية

تشجيع وحماية الإستثمارات :-

(١) يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بتشجيع المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر للقيام بإستثماراتهم في إقليمه وأن يسمح بتلك الإستثمارات وفقاً للقوانين واللوائح التي يعمل بها .

(٢) يكفل كل من الطرفين المتعاقدين في جميع الاوقات المعاملة العادلة والمنصفة للإستثمارات والعائدات الخاصة بالمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر . ويضمن كل من الطرفين المتعاقدين وطبقاً لقوانينه ولوائحه بأن الادارة والصيانة والاستعمال والاستغلال والتصرف في الإستثمارات الموجودة باقليمه والتي تخص المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر لا تخضع بأي صورة من الصور أو ينتقص منها بإجراءات غير مبررة أو تمييزية .

المادة الثالثة

الاحكام الخاصة بالدولة الاكثر رعاية :

(١) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه إستثمارات ودخل المستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لإستثمارات ودخل المستثمرين من أية دولة ثالثة .

(٢) يمنح كل من الطرفين المتعاقدين في إقليمه للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر المعاملة التي لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها للمستثمرين من أية دولة ثالثة وذلك فيما يتعلق بإدارة وصيانة وإستعمال وإستغلال والتصرف في إستثماراتهم ، بجانب الأنشطة التي ترتبط بالإستثمارات .

(٣) لا تطبق المعاملة المذكورة أعلاه بالنسبة لأي ميزة تمنح للمستثمرين من دولة ثالثة بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين وذلك من واقع إنضمام ذلك الطرف المتعاقد في عضوية إتحاد جمركي ، سوق مشتركة ، منطقة تجارة حرة ، إتفاقيات إقليمية أو دون الإقليمية ، إتفاقيات إقتصادية متعددة الأطراف أو بموجب أي إتفاقية في مجال تجنّب الإزدواج الضريبي أو تسهيل تجارة الحدود .

د - حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية وحقوق الملكية الصناعية الأخرى والمعرفة التقنية والأسرار التجارية والاسم التجاري والشهرة التجارية .

هـ - أي حق يمنحه القانون أو عقد أو أية تراخيص وتصاريح وفقا للقانون بما في ذلك حق التنقيب وإستخراج وإستغلال الموارد الطبيعية .

(٢) يقصد بتعبير (مستثمر) أي شخص طبيعي أو قانوني من أحد الطرفين المتعاقدين يقوم بالإستثمار في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

(٣) فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين فإن تعبير (شخص طبيعي) يقصد به الشخص الطبيعي الذي يحمل جنسية تلك الدولة حسب القوانين السارية بها .

(٤) فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين فإن تعبير (شخص قانوني) يقصد به أي جهة يتم انشاؤها ويعترف بها كشخص قانوني بموجب القوانين المعمول بها لدى أي من الطرفين المتعاقدين وذلك مثل المؤسسات والهيئات العامة والشركات والمؤسسات الخاصة بصرف النظر عن كونها ذات مسئولية محدودة أو خلاف ذلك ، وذلك بجانب أي جهة يتم انشاؤها كشخص قانوني خارج الحدود التي يمارس فيها أحد الطرفين المتعاقدين حقوق الولاية والتي يكون فيها لذلك الطرف المتعاقد أو أي من مواطنيه أو أي شخص قانوني تم إنشاؤه ضمن حدود ولايته مصلحة غالبية .

(٥) يقصد بتعبير (دخل) المبالغ المتحصلة أو التي ما زالت تحت التحصيل وذلك عن طريق الإستثمارات والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الأرباح والفوائد والأرباح الرأسمالية وأنصبة الأرباح والآتاوات أو الرسوم والعائدات مقابل المساعدات والخدمات الفنية والمنوعات الأخرى بما فيها الدخل المعاد إستثماره وأرباح رأس المال .

(٦) يقصد بتعبير (إقليم) إقليم كل طرف متعاقد حسب التعريف الوارد في قوانينه بجانب المناطق المجاورة التي يمارس عليها أي طرف متعاقد حقوق السيادة أو الولاية حسب أحكام القانون الدولي .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة سلطنة عمان

ان حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة سلطنة عمان (ويشار إليهما معاً فيما يلي بالطرفين المتعاقدين ، ويشار إلى كل واحدة منهما بالطرف المتعاقد) .

رغبة منهما في خلق الظروف المواتية للمزيد من التعاون الإقتصادي بينهما وبصفة خاصة بالنسبة للإستثمارات التي يقوم بها المستثمرون من أحد الطرفين المتعاقدين بإقليم الطرف المتعاقد الاخر .

وإعترافاً منهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة لتلك الإستثمارات بموجب الإتفاقيات الدولية سيؤدي إلى تشجيع المبادرات في قطاع الأعمال وزيادة الرخاء لدى كلا الطرفين المتعاقدين ،

فقد إتفقتا على ما يلي :-

المادة الأولى

تعريفات :-

لاغراض هذه الإتفاقية :-

١) يقصد بتعبير (إستثمار) - أي نوع من الأصول تم إستثماره بواسطة المستثمرين من أحد الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الاخر طبقاً للقوانين واللوائح السارية لدى ذلك الطرف الاخر وهي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر الآتي :-

أ - الملكية المنقولة وغير المنقولة بجانب أي حقوق ملكية مقابلها مثل الرهونات وحقوق الحجز والضمانات وحقوق الإنتفاع وأي حقوق مماثلة .

ب - الاسهم والسندات وضمانات الشركات أو الحقوق أو المصالح الأخرى بتلك الشركات والأوراق المالية التي تصدرها الحكومة .

ج - المطالبة بالأموال أو أي أداء له قيمة إقتصادية يكون مرتبطاً بالإستثمار .

AGREEMENT¹ BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S
REPUBLIC OF CHINA AND THE GOVERNMENT OF THE SUL-
TANATE OF OMAN FOR THE PROMOTION AND PROTECTION
OF INVESTMENTS

The Government of the People's Republic of China and the Government of the Sultanate of Oman (hereinafter collectively referred to as the Contracting Parties and each referred to as the Contracting Party).

Desiring to create favourable conditions for greater economic co-operation between them and in particular for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing that the encouragement and reciprocal protection under international agreements of such investments will be conducive to the stimulation of business initiative and will increase prosperity in both Contracting Parties,

Have agreed as follows:

ARTICLE 1
Definitions

For the purposes of this Agreement:

- (1) The term 'investment' means every kind of asset invested by investors of one Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party in the territory of the latter, and in particular, though not exclusively, includes:
- (a) movable and immovable property as well as any other property rights in rem including, such as mortgages, liens, pledges, usufruct and similar rights;
 - (b) shares, stocks and debentures of companies or other rights or interests in such companies and government-issued securities;
 - (c) claims to money or to any performance having economic value associated with an investment;
 - (d) copyrights, trademarks, patents, industrial designs and other industrial property rights, know-how, trade secrets, trade names and goodwill.

¹ Came into force on 1 August 1995 by notification, in accordance with article 13.

- (e) any right conferred by law or contract and any licences and permits pursuant to law, including the right to search for, extract and exploit natural resources.
- (2) The term 'investor' shall mean any natural or legal person of one Contracting Party who invests in the territory of the other Contracting Party.
- (3) The term 'natural person' shall mean with respect to either Contracting Party a natural person holding the nationality of that State in accordance with its laws.
- (4) The term 'legal person' shall mean with respect to either Contracting Party any entity established in accordance with, and recognized as a legal person by the laws of either Contracting Party, such as public institutions, corporations, authorities, foundations, private companies, firms, establishments and organizations, irrespective of whether their liabilities are limited or otherwise, and any entity established outside the jurisdiction of a Contracting Party as a legal person and in which such Contracting Party or any of its nationals or any legal person established within its jurisdiction has a predominant interest.
- (5) The term 'returns' shall mean amounts yielded or still to be yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, interest, capital gains, share dividends, royalties or fees, payments of technical assistance and technical services and other miscellaneous considerations, including reinvested returns and capital gain.
- (6) The term 'territory' shall mean the territory of each Contracting Party as defined in its laws and the adjacent areas over which each Contracting Party exercises sovereign rights or jurisdiction in accordance with international law.

ARTICLE 2

Promotion and Protection of Investments

- (1) Each Contracting Party shall promote and encourage investors of the other Contracting Party to make investments in its territory and admit such investments in accordance with its laws and regulations.
- (2) Each Contracting Party shall at all times ensure fair and equitable treatment to the investments and returns of investors of the other Contracting Party. Each Contracting Party shall

ensure, subject to its laws and regulations, that the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party shall not in any way be subjected to or impaired by any unreasonable or discriminatory measures.

ARTICLE 3

Most-favoured-nation Provisions

- (1) Each Contracting Party shall in its territory accord investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment not less favourable than that which it accords to investments and returns of investors of any third State.
- (2) Each Contracting Party shall in its territory accord investors of the other Contracting Party, as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investment as well as other activities connected with investments, treatment not less favourable than that which it accords to investors of any third State.
- (3) The treatment mentioned above shall not apply to any advantage accorded to investors of a third State by either Contracting Party based on the membership of that Contracting Party in a Customs Union, Common Market, Free Trade Zone, Regional or sub-regional arrangement, Multilateral international economic agreement or an agreement on avoidance of double taxation, or for facilitation of frontier trade.

ARTICLE 4

Nationalization or Expropriation

- (1) Investments of investors of either Contracting Party shall not be expropriated, nationalized or subjected to measures having effect equivalent to expropriation or nationalization (hereinafter referred to as "expropriation") in the territory of the other Contracting Party except for a public purpose related to the internal needs of that Contracting Party and against reasonable compensation.
- (2) Such compensation shall be computed on the basis of the market value of the investment immediately prior to the point of time when the decision for expropriation was announced or became publicly known. Where the market value cannot be

readily ascertained, the compensation shall be determined in accordance with generally recognized principles of valuation and on equitable principles taking into account, *inter alia*, the capital invested, depreciation, capital already repatriated, replacement value and other relevant factors. The compensation shall include interest at the current LIBOR rate of interest applicable to the currency in which the investment was originally undertaken from the date of expropriation until the date of payment.

- (3) Where a Contracting Party nationalizes or expropriates the assets of a legal person which is established or licensed under the law in force, in its territory and in which any natural or legal person of the other Contracting Party owns shares, stocks, debentures or other rights or interest, it shall ensure that fair and reasonable compensation is received in freely convertible currencies and allowed to be repatriated. Such compensation shall be determined on the basis of the recognized principles of valuation such as the market value of the assets immediately prior to the point of time when the decision for nationalization or expropriation was announced or became publicly known. The compensation shall include interest at the current LIBOR rate of interest applicable to the currency in which the investment was originally undertaken from the date of nationalization or expropriation until the date of payment.
- (4) The determination of the amount of compensation, in the absence of agreement being reached between the investor and the Contracting Party taking expropriation, shall be referred to the arbitration. The amount of compensation finally determined shall be paid to the investor in freely convertible currencies and allowed to be repatriated without undue delay.
- (5) The provisions of Paragraphs 1, 2, 3 of this Article shall also apply to the current returns from an investment as well as, in the event of liquidation, to the proceeds from the liquidation.

ARTICLE 5

Compensation for Damage or Loss

- (1) Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency, revolt, or riot in the territory of the latter Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party treatment not less favourable than that which the latter Contracting Party accords to investors of any third State.

- (2) Without prejudice to Paragraph 1 of this Article, investors of one Contracting Party who in any of the situations referred to in that Paragraph suffer losses in the territory of the other Contracting Party resulting from:
- (a) requisitioning of their property by its forces or authorities, or
 - (b) destruction of their property by its forces or authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation.
- shall be accorded restitution or appropriate, fair and non discriminatory compensation.
- (3) Payments resulting under this Article shall be made in a convertible currency, freely transferable and without undue delay. The compensated investor shall have the right to request conversion from local currency at an exchange rate ruling on the last business day prior to the events leading to his loss.

ARTICLE 6

Repatriation of Capital and Returns

- (1) Investors of either Contracting Party shall, after performing their fiscal obligations, be able to transfer their capital and returns without undue delay, including:
- (a) capital and additional capital amounts used to maintain and increase and expand existing investments;
 - (b) net returns, dividends, service fees accruing from technical assistance, interest and other current profits accruing from any investment by an investor of either Contracting Party;
 - (c) the proceeds accruing from the total or partial sale or total or partial liquidation of any investment made by an investor of either Contracting Party;
 - (d) repayment of loans made by investors of either Contracting Party as well as accrued interests;
 - (e) the earnings of nationals of either Contracting Party deriving from their work and services in connection with an investment in its territory in accordance with its national laws and regulations.
- (2) Without restricting the generality of Article 3 of this Agreement, the Contracting Parties undertake to accord to transfers referred to in paragraph (1) of this Article a treatment as favourable as that accorded to transfers originating from investments made by investors of any third State. Such transfers shall be in convertible currencies at the exchange rate ruling on the transfer date.

ARTICLE 7

Subrogation

In case one Contracting Party or any of its institutions has granted any guarantee against non-commercial risks in respect of an investment by its investor in the territory of the other Contracting Party and has made payment to such investor under that guarantee, the other Contracting Party shall recognize the transfer of the rights of the insured investor to the Contracting Party guarantor and the subrogation of the one Contracting Party shall not exceed the original rights of such investor. As regards the transfer of payments to be made to the Contracting Party by virtue of such subrogation Article 4, 5 and 6 shall apply respectively.

ARTICLE 8

Settlement of Disputes between Contracting Parties

- (1) Any disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled by consultation through diplomatic channels.
- (2) If a dispute cannot thus be settled within six months, it shall, upon the request of either Contracting Party, be submitted to an ad hoc arbitral tribunal.
- (3) Such tribunal comprises of three arbitrators. Within two months from the date on which either Contracting Party receives the written notice requesting for arbitration from the other Contracting Party, each Contracting Party shall appoint one arbitrator. Those two arbitrators shall, within further two months, together select a third arbitrator who is a national of a third State which has diplomatic relations with both Contracting Parties. The third arbitrator shall be appointed by the two Contracting Parties as Chairman of the arbitral tribunal.
- (4) If the arbitral tribunal has not been constituted within four months from the date of the receipt of the written notice for arbitration, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invite the President of the International Court of Justice to appoint the arbitrator(s) who has or have not yet been appointed. If the President happens to be a national of either Contracting Party or is otherwise prevented from discharging the said function, the next most senior member of the International Court of Justice who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointment(s).

- (5) The arbitral tribunal shall determine its own procedures. The tribunal shall reach its decision in accordance with the provisions of this Agreement and the principles of international law recognized by both Contracting Parties.
- (6) The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such award shall be final and binding on both Contracting Parties. The ad hoc arbitral tribunal shall, upon the request of either Contracting Party, explain the reasons of its decision.
- (7) Each Contracting Party shall bear the cost of its appointed arbitrator and of its representation in the arbitral proceedings. The relevant costs of the Chairman and the tribunal shall be borne in equal parts by the Contracting Parties.

ARTICLE 9

Settlement of Investment Disputes

- (1) Any dispute between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party shall, as far as possible, be settled amicably through negotiations between the parties to the dispute.
- (2) If a dispute cannot be settled through negotiations within six months, either party to the dispute shall be entitled to submit the dispute to the competent court of the Contracting Party accepting the investment.
- (3) If a dispute involving the amount of compensation for expropriation cannot be settled within six months after resort to negotiations as specified in Paragraph 1 of this Article, it may be submitted at the request of either party to an ad hoc arbitral tribunal. The provisions of this Paragraph shall not apply if the investor concerned has resorted to the procedures specified in the Paragraph 2 of this Article.
- (4) Such an arbitral tribunal shall be constituted for each individual case in the following way: each party to the dispute shall appoint an arbitrator, and these two shall select a national of a third State which has diplomatic relations with the two Contracting Parties as Chairman. The first two arbitrators shall be appointed within two months of the written notice for arbitration by either party to the dispute to the other, and the Chairman be selected within four months. If within the period specified above, the tribunal has not been constituted, either party to the dispute

may invite the Secretary General of the International Center for Settlement of Investment Disputes to make the necessary appointments.

- (5) The tribunal shall determine its own procedures. However, the tribunal may, in the course of determination of procedures, take as guidance the Arbitration Rules of the International Center for Settlement of Investment Disputes.
- (6) The tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be final and binding on both parties to the dispute. Both Contracting Parties shall commit themselves to the enforcement of the decision in accordance with their respective domestic law.
- (7) The tribunal shall adjudicate in accordance with the law of the Contracting Party to the dispute accepting the investment including its rules on the conflict of laws, the provisions of the Agreement as well as the generally recognized principles of international law accepted by both Contracting Parties.
- (8) Each party to the dispute shall bear the cost of its appointed member of the tribunal and of its representation in the proceedings. The cost of the appointed Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the parties to the dispute.

ARTICLE 10

Relations Between Contracting Parties

The provisions of this Agreement shall apply irrespective of the existence of diplomatic or consular relations between the Contracting Parties.

ARTICLE 11

Application of Other Rules

If the treatment to be accorded by one Contracting Party to investors of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations or other specific provisions is more favourable than that accorded by this Agreement, the more favourable treatment shall be accorded.

ARTICLE 12**Applicability**

This Agreement shall apply to investments which are made prior to or after its entry into force by investors of either Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the other Contracting Party in the territory of the Latter.

ARTICLE 13**Entry into Force**

This Agreement shall enter into force on the latter date on which either Contracting Party notifies the other through diplomatic channels that its legal requirements for the entry into force of this Agreement have been fulfilled.

ARTICLE 14**Duration and Termination**

- (1) This Agreement shall remain in force for a period of ten years and shall continue in force thereafter for another similar period or periods unless terminated in writing by either Contracting Party one year at least before its expiration.
- (2) In respect of investments made prior to the date of termination of the Agreement, the provisions of Article 1 to 12 shall continue to be effective for a further period of ten years from the date of termination of the Agreement.

In witness whereof, the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in duplicate at *Muscat*..... on this*18th*..... day of *March*, 1995, corresponding to *16th* day of *Shawwal* 1415 H, in the China,¹ Chinese and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence, the English text shall prevail.

For the Government
of the People's Republic of China:

2

张志祥

For the Government
of the Sultanate of Oman:

3

长伊斯·本阿卜杜勒

¹ Should read "Arabic" — Devrait se lire « arabe ».

² Zhang Zhixiang.

³ Qais Bin Abdul.

[TRADUCTION — TRANSLATION]

ACCORD¹ ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE
POPULAIRE DE CHINE ET LE GOUVERNEMENT DU SUL-
TANAT D'OMAN SUR LA PROMOTION ET LA PROTECTION
DES INVESTISSEMENTS

Le Gouvernement de la République populaire de Chine et le Gouvernement du Sultanat d'Oman (ci-après dénommés collectivement les Parties contractantes, et dénommés individuellement la Partie contractante),

Désireux de créer des conditions favorables au développement de la coopération économique entre eux, notamment en ce qui concerne les investissements réalisés par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,

Reconnaissant que l'encouragement et la protection réciproque, en vertu d'accords internationaux, de ces investissements, stimuleront les initiatives dans les affaires et accroîtront la prospérité des deux Parties contractantes,

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier

DÉFINITIONS

Aux fins du présent Accord :

(1) Le terme « investissement » désigne tous les types d'actifs investis par des investisseurs d'une Partie contractante, dans des conditions conformes aux lois et aux règlements de l'autre Partie contractante, sur le territoire de cette dernière, et englobe plus particulièrement quoique non exclusivement :

(a) Les biens meubles et immeubles, ainsi que tous les autres droits de propriété *in rem* dont les actifs tels qu'hypothèques, privilèges, nantissements, usufruits et droits analogues;

(b) Parts sociales, titres et obligations de sociétés ou autres droits ou intérêts dans lesdites ainsi que bons émis par l'Etat;

(c) Droits sur des créances et autres, ayant une valeur économique, et associés à un investissement;

(d) Droits d'auteur, marques de fabrique, brevets, dessins et modèles industriels et autres droits de propriété industrielle, savoir-faire, secrets de fabrique ou de commerce, noms commerciaux et images de marque;

(e) Tout droit conféré par une loi ou par un contrat ainsi que toutes licences et autorisations ou permis accordés conformément à la loi, dont le droit de prospecter, d'extraire et d'exploiter des ressources naturelles.

¹ Entré en vigueur le 1^{er} août 1995 par notification, conformément à l'article 13.

(2) Le terme « investisseur » désigne toute personne physique ou morale de l'une des Parties contractantes, investissant sur le territoire de l'autre Partie contractante.

(3) L'expression « personne physique » désigne, en ce qui concerne l'une comme l'autre des Parties contractantes, une personne physique ayant la nationalité dudit Etat, et ce dans des conditions conformes à sa législation.

(4) L'expression « personne morale » désigne, en ce qui concerne l'une comme l'autre des Parties contractantes, toute entité établie conformément au droit de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, et reconnue en tant que telle en vertu de ce droit, telles qu'institutions publiques, sociétés, autorités, fondations, entreprises privées, firmes, établissements et organisations, que leur responsabilité soit limitée ou non, ainsi que toute entité établie en dehors de la juridiction d'une Partie contractante en tant que personne morale et dans laquelle ladite Partie contractante ou l'un quelconque de ses ressortissants ou toute personne morale établie dans sa juridiction possède un intérêt prédominant.

(5) Le terme « revenus » désigne les montants tirés ou restant à tirer d'un investissement et comprenant notamment, quoique non exclusivement, les bénéfices, intérêts, plus-values du capital, dividendes sur les parts sociales, redevances ou honoraires, les versements effectués au titre de l'assistance technique et des services techniques et autres considérations diverses, dont les revenus réinvestis et la plus-value du capital.

(6) Le terme « territoire » désigne le territoire de chacune des Parties contractantes, tel que défini par ses lois, ainsi que les zones adjacentes sur lesquelles chacune des Parties contractantes exerce des droits souverains ou sa juridiction en vertu du droit international.

Article 2

PROMOTION ET PROTECTION DES INVESTISSEMENTS

(1) Chaque Partie contractante favorise et encourage les investisseurs de l'autre Partie contractante à effectuer des investissements sur son territoire et autorise lesdits investissements dans des conditions conformes à sa législation et à sa réglementation.

(2) A tout moment, chacune des Parties contractantes traite, avec justice et équité, les investissements et les revenus des investisseurs de l'autre Partie contractante. Chacune des Parties contractantes fait en sorte que, sous réserve de ses lois et règlements, la gestion, l'entretien, l'exploitation, la jouissance ou la cession des investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante ne fassent en aucun cas l'objet de quelconques mesures anormales ou discriminatoires ni ne sont gênés par de telles mesures.

Article 3

DISPOSITIONS APPLICABLES À LA NATION LA PLUS FAVORISÉE

(1) Sur son territoire, chacune des Parties contractantes accorde aux investissements et aux revenus des investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement

non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements et aux revenus des investisseurs de tout Etat tiers.

(2) Sur son territoire, et sur le plan de la gestion, de l'entretien, de l'exploitation, de la jouissance ou de la cession de leur investissement, ainsi que sur celui de toutes les autres activités liées aux investissements, chacune des Parties contractantes accorde aux investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investisseurs de tout Etat tiers.

(3) Le traitement susvisé exclue tout avantage accordé aux investisseurs d'un Etat tiers par l'une ou l'autre des Parties contractantes en raison de l'appartenance de ladite Partie contractante à une union douanière, à un marché commun, à une zone de libre échange, à un arrangement régional ou sous-régional, à un accord économique international multilatéral ou à un accord tendant à éviter la double imposition ou à faciliter le commerce frontalier.

Article 4

NATIONALISATION OU EXPROPRIATION

(1) Les investissements des investisseurs de l'une comme de l'autre des Parties contractantes ne peuvent faire l'objet d'une expropriation ou d'une nationalisation ni être soumis à des mesures ayant un effet équivalent à une expropriation ou à une nationalisation (ci-après dénommées « expropriation ») sur le territoire de l'autre Partie contractante, ceci excepté à des fins d'intérêt public découlant des nécessités intérieures de ladite Partie contractante et moyennant indemnisation raisonnable.

(2) Cette indemnisation est calculée sur la base de la valeur marchande qui était celle de l'investissement immédiatement avant le moment où la décision d'expropriation a été annoncée ou où elle a été rendue publique. Lorsque la valeur marchande ne peut être établie immédiatement, l'indemnisation est déterminée conformément aux principes généralement reconnus en matière d'évaluation ainsi qu'aux principes d'équité, en prenant en considération, entre autres, le capital investi, l'amortissement, les capitaux d'ores et déjà rapatriés, la valeur de remplacement et autres facteurs pertinents. L'indemnisation comprend les intérêts calculés au taux LIBOR en vigueur, tel qu'applicable à la monnaie dans laquelle l'investissement a été réalisé à l'origine, et ce depuis la date de l'expropriation jusqu'à la date du paiement.

(3) Lorsqu'une Partie contractante nationalise ou exproprie les avoirs d'une personne morale établie ou autorisée conformément à la législation en vigueur, sur son territoire ou dans lesquels toute personne physique ou morale de l'autre Partie contractante a des parts sociales, des titres, des obligations ou autres droits ou intérêts, elle fait en sorte qu'une indemnisation juste et raisonnable soit versée dans des devises librement convertibles et dont le rapatriement est autorisé. Cette indemnisation est déterminée sur la base de principes d'évaluation reconnus, tels que la valeur marchande des avoirs immédiatement avant le moment où la décision de nationalisation ou d'expropriation a été annoncée ou a été rendue publique. L'indemnisation comprend les intérêts au taux LIBOR en vigueur, tel qu'applicable à la devise dans laquelle l'investissement a été réalisé à l'origine, et ce depuis la date de l'expropriation jusqu'à la date du paiement.

(4) En l'absence d'accord entre l'investisseur et la Partie contractante qui exproprie, la détermination du montant de l'indemnité est soumise à arbitrage. Le montant de l'indemnité déterminé en définitive est versé à l'investisseur dans des devises librement convertibles et peut être rapatrié sans retard injustifié.

(5) Les dispositions des paragraphes 1, 2 et 3 du présent article s'appliquent également aux revenus courants tirés d'un investissement ainsi que, dans l'éventualité d'une liquidation, au produit de la liquidation.

Article 5

INDEMNISATION EN CAS DE DOMMAGE OU DE PERTE

(1) Les investisseurs de l'une des Parties contractantes qui subiraient des pertes sur les investissements qu'ils ont réalisés sur le territoire de l'autre Partie contractante en raison d'une guerre ou de tout autre conflit armé, d'un état d'urgence national, d'une révolte ou d'une émeute sur le territoire de la dernière citée des Parties contractantes se voient accorder par cette dernière un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investisseurs de tout Etat tiers.

(2) Sans préjudice des dispositions du paragraphe 1 du présent article, les investisseurs d'une Partie contractante qui, dans l'une quelconque des circonstances citées dans ledit paragraphe, subit des pertes sur le territoire de l'autre Partie contractante, pertes résultant :

(a) De la réquisition de ses biens par ses forces ou ses autorités, ou

(b) De la destruction de ses biens par ses forces ou autorités, non provoquée par des combats ou ne s'imposant pas en raison de la situation,

s'en verra accorder la restitution ou, s'il y a lieu, une indemnisation équitable et non discriminatoire.

(3) Les paiements effectués en vertu du présent article sont faits dans une devise convertible, librement transférable et sans retard injustifié. L'investisseur indemnisé a le droit de demander que l'indemnité en devise locale soit convertie au taux de change qui était en vigueur le dernier jour ouvrable avant les événements ayant conduit à la perte qu'il a subie.

Article 6

RAPATRIEMENT DU CAPITAL ET DES REVENUS

(1) Après avoir rempli leurs obligations fiscales, les investisseurs de l'une comme de l'autre des Parties contractantes peuvent transférer leur capital et leurs revenus sans retard injustifié, dont :

(a) Le capital et les capitaux supplémentaires ayant servi à maintenir, à augmenter et à développer les investissements existants;

(b) Les bénéfices nets, les dividendes, les honoraires de prestations de service au titre de l'assistance technique, les intérêts et autres bénéfices courants engendrés par tout investissement effectué par un investisseur de l'une ou l'autre des Parties contractantes;

(c) Le produit de la vente totale ou partielle ou de la liquidation totale ou partielle de tout investissement effectué par un investisseur de l'une ou l'autre des Parties contractantes;

(d) Le remboursement des prêts consentis par les investisseurs de l'une ou de l'autre des Parties contractantes ainsi que les intérêts cumulés;

(e) Les rémunérations des ressortissants de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, au titre de leur travail et de leurs services dans le cadre de tout investissement sur son territoire, conformément à sa législation et à ses règlements nationaux.

(2) Sans pour autant que les dispositions de l'article 3 du présent Accord n'en soient généralement restreintes, les Parties contractantes s'engagent à accorder aux transferts visés au paragraphe 1 du présent article un traitement aussi favorable que celui accordé aux transferts nés des investissements faits par des investisseurs de tout Etat tiers. Ces transferts se feront en devises convertibles, au taux de change en vigueur à la date du transfert.

Article 7

SUBROGATION

Si l'une des Parties contractantes ou l'une quelconque de ses institutions a accordé une quelconque garantie couvrant des risques non commerciaux au titre de tout investissement réalisé par son investisseur sur le territoire de l'autre Partie contractante, et a effectué un versement audit investisseur en vertu de cette garantie, l'autre Partie contractante reconnaîtra le transfert des droits de l'investisseur assuré à la Partie contractante garante et la subrogation de la Partie contractante ne pourra être supérieure aux droits initiaux dudit investisseur. En ce qui concerne le transfert des sommes à verser à la Partie contractante en vertu de ladite subrogation, les articles 4, 5 et 6 seront respectivement applicables.

Article 8

RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS ENTRE LES PARTIES CONTRACTANTES

(1) Tout différend entre les Parties contractantes, concernant l'interprétation ou l'application du présent est, dans la mesure du possible, réglé par la voie diplomatique dans le cadre de négociations.

(2) Si un différend ne peut être réglé dans un délai de six mois, il est, à la demande de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, soumis à un tribunal arbitral *ad hoc*.

(3) Ce tribunal est composé de trois arbitres. Dans un délai de deux mois à compter de la date à laquelle l'une ou l'autre des Parties contractantes reçoit la demande écrite de recours à l'arbitrage émanant de l'autre Partie contractante, chacune des Parties contractantes nomme un arbitre. Dans un délai de deux mois supplémentaires, ces deux arbitres en choisissent un troisième, ressortissant d'un Etat tiers ayant des relations diplomatiques avec les deux Parties contractantes. Le troisième arbitre est nommé président du tribunal arbitral par les deux Parties contractantes.

(4) Si le tribunal arbitral n'est pas constitué dans un délai de quatre mois à compter de la date de la réception de la notification écrite de recours à l'arbitrage, l'une comme l'autre des Parties contractantes peut, en l'absence d'autre accord, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à nommer le ou les arbitres qui ne l'a ou ne l'ont pas encore été. Si le Président s'avère être un ressortissant de l'une ou de l'autre des Parties contractantes ou s'il est pour une quelconque autre raison empêché de s'acquitter de ladite fonction, il est demandé au membre de la Cour internationale de Justice de rang immédiatement inférieur, non ressortissant de l'une ni de l'autre des Parties contractantes, de procéder à la ou aux nominations voulues.

(5) Le tribunal arbitral fixe lui-même sa procédure. Il prend sa décision en fonction des dispositions du présent Accord ainsi que des principes du droit international reconnus par les deux Parties contractantes.

(6) Le tribunal se prononce à la majorité des voix. Sa décision est définitive et a force exécutoire pour les deux Parties contractantes. A la demande de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, le tribunal arbitral *ad hoc* expose les motifs de sa décision.

(7) Chacune des Parties contractantes prend à sa charge les frais de l'arbitre qu'elle a nommé ainsi que de son représentant à la procédure arbitrale. Les frais correspondants du Président et du tribunal sont répartis à parts égales entre les Parties contractantes.

Article 9

RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS RELATIFS AUX INVESTISSEMENTS

(1) Tout différend entre un investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante, relatif à un investissement réalisé sur le territoire de l'autre Partie contractante est, dans la mesure du possible, réglé à l'amiable par voie de négociation entre les parties au différend.

(2) Si un différend ne peut être réglé par la négociation dans un délai de six mois, l'une comme l'autre des parties au différend est en droit de saisir du différend le tribunal compétent de la Partie contractante ayant accepté l'investissement.

(3) Si un différend relatif au montant de l'indemnisation à verser au titre d'une expropriation ne peut être réglé dans un délai de six mois après qu'il y ait eu recours à la négociation dans les conditions visées au paragraphe 1 du présent article, un tribunal arbitral *ad hoc* peut en être saisi à la demande de l'une ou de l'autre des Parties contractantes. Les dispositions du présent paragraphe ne sont pas applicables si l'investisseur concerné a eu recours à la procédure stipulée au paragraphe 2 du présent article.

(4) Ce tribunal arbitral est composé, dans chaque cas, de la façon suivante : chaque partie au différend désigne un arbitre, les deux arbitres ainsi nommés choisissant pour président un ressortissant d'un Etat tiers ayant des relations diplomatiques avec les deux Parties contractantes. Les deux premiers arbitres sont nommés dans les deux mois qui suivent la notification écrite d'arbitrage faite par l'une des parties à l'autre, le Président étant désigné dans un délai de quatre mois. Si dans les délais ci-dessus spécifiés, le tribunal n'est pas constitué, l'une comme l'autre partie au différend peut demander au Secrétaire général du Centre international de règlement des différends relatifs aux investissements de procéder aux nominations voulues.

(5) Le tribunal fixe lui-même ses règles de procédure. Cependant, le tribunal peut, lors de la détermination de son règlement intérieur, s'inspirer des règles d'arbitrage du Centre international de règlement des différends relatifs aux investissements.

(6) Le tribunal prend sa décision à la majorité des voix. Ladite décision est définitive et a force exécutoire pour les deux parties au différend. Les deux Parties contractantes s'engagent à faire appliquer la décision dans des conditions conformes à leurs législations nationales respectives.

(7) Le tribunal se prononce conformément à la législation de la Partie contractante au différend qui a accepté l'investissement, y compris conformément à ses règlements en matière de conflit de lois, aux dispositions de l'Accord ainsi qu'aux principes généralement reconnus du droit international acceptés par les deux Parties contractantes.

(8) Chacune des parties au différend prend en charge les frais du membre du tribunal qu'elle a nommé ainsi que de son représentant aux procédures. Les frais du président désigné ainsi que les autres frais sont répartis à parts égales entre les parties au différend.

Article 10

RELATIONS ENTRE LES PARTIES CONTRACTANTES

Les dispositions du présent Accord sont applicables indépendamment de l'existence de relations diplomatiques ou consulaires entre les Parties contractantes.

Article 11

APPLICATION D'AUTRES RÈGLES

Si le traitement devant être accordé par une Partie contractante, conformément à sa législation et à sa réglementation ou selon d'autres dispositions particulières, aux investisseurs de l'autre Partie contractante, est plus favorable que celui prévu par le présent Accord, c'est le traitement le plus favorable des deux qui est applicable.

Article 12

CHAMP D'APPLICATION

Le présent Accord s'applique aux investissements réalisés avant ou après son entrée en vigueur, par des investisseurs de l'une ou de l'autre des Parties contractantes, conformément aux lois et règlements de l'autre Partie contractante sur le territoire de cette dernière.

Article 13

ENTRÉE EN VIGUEUR

Le présent Accord entrera en vigueur à la date de la dernière des notifications par lesquelles l'une comme l'autre des Parties contractantes se seront informées, par

les voies diplomatiques, de l'accomplissement de leurs formalités juridiques applicables à l'entrée en vigueur du présent Accord.

Article 14

DURÉE ET DÉNONCIATION

(1) Le présent Accord demeurera en vigueur pendant dix ans et le restera par la suite pendant une ou plusieurs périodes de même durée, ceci à moins qu'un an au moins avant son expiration, l'une ou l'autre des Parties contractantes ne le dénonce par écrit.

(2) En ce qui concerne les investissements réalisés avant la date d'expiration de l'Accord, les dispositions des articles 1 à 12 resteront en vigueur pendant vingt ans à compter de la date de la dénonciation de l'Accord.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment mandatés par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

FAIT en double exemplaire à Muscat le 18 mars 1995, soit le 16 Shawwal 1415 de l'Hégire, en langues arabe, chinoise et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement
de la République populaire de Chine :

ZHANG ZHIXIANG

Pour le Gouvernement
du Sultanat d'Oman :

QAIS BIN ABDUL